

الاقتصار على استحقاق النية بالقلب افضل على المعروف من الذهب وحياله
مشى وعينها تتميز العبادات عن العادات لتمييز ما هو لله مما ليس له والتمييز
مراتب العبادات بعضها عن بعض فمثال الاول الغسل يكون عبادة ويكون تطهرا
وتبردا وخصوصا المسجد يكون للصلاة ويكون فرضة بحرب فحرب الذات والسجود
يكون لله ويكون للصحة ودفع المال قد يكون صدقة شرعية ووصلة عرسية
والامساك من المفطرات يكون عبادة وحاجة ولا فرق للمالنية ومثال الثاني
الغسل لانه يكون واجبا كغسل الجنابة ويكون سنة كغسل الجود والنييم يكون
للجنابة والحديث الاصح وصورتها واحدة والصلاة لا يقسم الي فرض ونقل
والفرض اي الفرض على الاعيان وفرض عاب الكفاية وفرض مندور وغير مندور
وشروطها ثلاثة ان تتعلق بمكاتب الناس فيمتنع نية الانسان لفعل غيره او تابع
لكنته كالوجوب في صلاة الفرض والذبح في الصبي فانها كان شرعيات
صفتان له لا يمكنه ان يعبد لكن يحسن القصد اليهما تبعاً لمكاتب العبد
ويؤهل الصلاة ومن ذلك نية الامام الامة وهي امر نسبي والنسب محدد بيد القدي
لا تتعلق به قدرة العبد لكنها متعلقة بمكاتب العبد وهو الصلاة الثالث
ان يكون المنوي معلوم الوجوب او مظهره فان المشكوك تكون النية فيه
متزده فلا تنقده فلذلك لا يقع طهارة الكافر قبل اعتقاده الاسلام الثالث ان
تقارن اول العبادة لانه لو عري الاول عنها تزداد بين القرية وغيرها واضرها مبني على
اولها واستثنى من ذلك الصوم المشقة فيجوز عدم مقارنة النية لاول المنوي لذاتين
اول الصوم حالة النية غالباً والزكاة في الوكالة على اخراجها وبدء العمل بالنية وقدمها
على غيرها من فرائض الوضوء نفعاً لابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما لانها روح العمل
وبها قوامه وبفقدتها يصير العمل عبثاً مشهوراً وذكر بعدها بقية الفرائض وتقدم
الفرائض الاربعة المجمع عليها وبيدتها بالوجه لشرفه بالحواس والتنطق ثم اليد
لكثرة مناولة اعمال الطاعات بهما ثم الراس لما فيه من القوي المدركة والحكمة ثم الرجلين
للاتفاق على فرضيتهما وحمل الكلام على الفرائض به كما يختلف فيه منها وقدم الفريضة
الذكر لان الفريضة ليس ثم ما يدل على انما الاختصاص كما يختلف الذكر فانه قد
قبيل انه داخل في معنى الغسل وتكون النية غسل وجهاً ان يريد ان يربط والا
فتنداول واجب بفعله مفسولاً كان او ممسوحاً ومفهوم الطرف في قوله عند غسل
الوجه لانه لو تأخرت عن الوجه لا تجزى وهو كذلك اتفاقاً لعموم الغسل المفسول
عنه وكذلك لو تقدمت بكنية او ما لو تقدمت بيسير فاضل منه عاك قولين مشهورين
فيقال المارزب الاصح في النقل عدم الاجزاء وقال ابن عبد السلام الاصح الصبي وقد
حكى عيسى عن ابن القاسم بالاجزاء فيمن مشى الى الحمام او النهي يربط الغسل فلا شرع